

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ بَابُ الْعَيْبِ
أَلِ الْأَجْرِي الْمُدَايَا وَالْعَيَا إِذَا كَانَتْ بِهَا حَدِيثُ يونس بن عبد الأعلى
حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرنا عمرو بن الحارث وابن لهيعة والليث بن سعدان سليمان
ابن عبد الرحمن حدثنا عن عبيد بن فيروز ومولى ابن شيبان عن البراء بن عازب أنه سأل
عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإصباح وما نهى عنه فقال قام فينا رسول الله صلى الله
وبدي أقصر من يده فقال أربع لا تجزي في الضحايا العوراء البين عورها والمرضة البين
مرضها والعجفاء التي لا تنقي قال البراء فلقد رأيتني وأنا لارى الشاة وقد تركت فأسير
إليها فاذا طرفت أحدها فصحبت بها فقلت له فإني أكره أن يكون في السن نقص أو
في الأذن نقص أو في القرن نقص قال ما كرهت فدعه ولا تحرمه على أحد **حدثنا**
يونس أخبرنا أبو وهب أن ما لكا حدثنا عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء
ابن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ماذا سقى من الضحايا فاشار بيده وقال أربعاً
وكان البراء شيرسده ويقول بدي أقصر من يده رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين ضلعها
والعوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقي **حدثنا** ابن مرزوق
حدثنا أبو الوليد حبان بن هلال وحدثنا علي بن شيبان حدثنا نزيذ بن هرون قالوا أخبرنا
شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن قال سمعت عبيد بن فيروز قال سألت البراء فذكر مثله **حدثنا**
يونس حدثنا أبو بزرغ عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سلمة بن عبد الرحمن
عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير أنه قال والعجفاء التي لا تنقي ولم يقل
الكسيرة قال أبو جعفر فذهب قوم إلى هذا الحديث فقالوا لا تجزي شاة ولا بدنة ولا
بقرة إذا كان بزواحد من هذه العيوب الأربع في هدي ولا أضحية قالوا وما كان سوى
هذه الأربع مثل قطع الألية والأذن وغير ذلك فإذن لا يمنع الشاة ولا البقرة ولا البدنة

وحد

ان تهدي ولا ان يصحى بها واحتجوا في ذلك أيضاً بما حدثنا ابراهيم بن محمد الصيرفي حدثنا أبو الوليد
حدثنا أبو عوانة وشريك عن جابر عن محمد بن قرقطه عن له سعيد الخدري قال اشترت كيشاً
لا يصحى به فعدا الذئب عليه فقطع أليته فسبيل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صح به وخالفتم
في ذلك آخرون فقالوا لا يجوز ان يصحى بالشاة ولا بالبقرة ولا بالبدنة وبها عيب من
هذه العيوب الأربع ولا يجوز مع ذلك ان يصحى بمقطوعة الأذن ولا ان تهدي
واحتجوا في ذلك أيضاً بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا الحديث
حدثنا محمد بن حمر بن مطر البغدادي حدثنا شجاع بن الوليد قال حدثني زياد بن حشبه
حدثنا أبو اسحق عن شرح بن النعمان عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصح بمقابلته
ولا مندابة ولا خرقاً ولا شرقاً ولا عوراً **حدثنا** روح بن الفرج حدثنا عمرو بن خالد
حدثنا زهير بن معاوية حدثنا أبو اسحق عن شرح بن النعمان قال أبو اسحق وكان رجل صدق
عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حدثنا** سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن بن
زياد حدثنا سعيد بن قيس قال سمعت جوي بن كليب قال سمعت علياً يقول نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن عضب القرن والأذن قال قنك فقلت لسعيد بن المسيب ما عضب
الأذن قال إذا كان النصف فأكثر من ذلك مقطوع **حدثنا** سليمان بن حمر بن عبد
حدثنا أبو بكر بن عياش عن له اسحق عن شرح بن النعمان الهمداني عن علي بن له طالب قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصحى بمقابلته أو مندابه أو شرقاً أو خرقاً أو جدعاً
حدثنا يونس أخبرنا ابن وهب قال أخبرني سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حججه
ابن عدي عن علي بن له طالب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العيون والأذن
حدثنا فهد حدثنا أبو نعيم حدثنا حسن بن صالح وحدثنا فهد حدثنا محمد بن سعيد أخبرنا
شريك قال جميعاً عن سلمة بن كهيل عن حججه بن عدي قال اني رجل علياً فسأله عن
الملسوة القرن فقال لا يضرك قال عرجاً قال اذا بلغت المنسك امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان تستشرف العين والاذن قال ابو جعفر ففي هذه الاثار النهي عن الاضحية بمقابلة
او متدايرة وذلك في الاذن ما كان من ذلك مشقوقا من قبال الاذن فهو مقابلة
وما كان من اسفلها فهو متدايرة وسر سعيد بن المسيب عضبا الاذن المنهي عن ذلك
في الاضحية فقال في المقطوعة نصف اذنها فثبت بذلك ما نهى سعيد من ذلك في
الاذن ولم يجز لنا تركه لان حديث البراء الذي ذكرنا لا يخلو من احد وجهين
اما ان يكون مقدم للحديث على هذا فيكون حديث على هذا رايدا عليه او يكون
متاخرا عنه فيكون ناسخا فلما لم نعلم نسخ حديث على بعد ما علمنا ثبوته جعلناه
ماتامع حديث البراء او جينا العمل بهما جميعا فان قال قائل فانت لا يكره عضبا
القرن وفي حديث جري بن كليب عن علي عن النبي صل الله عليه وسلم النهي عنها قيل له
انما تركنا ذلك لان عليا لم يرد لك باسا فيما قد روينا عنه في حديث حجته
ارعدى فعلنا بذلك ان عليا لم يقل بعد رسول الله صل الله عليه وسلم خلاف ما قد سمعته
من رسول الله صل الله عليه وسلم الا بعد ثبوت نسخ ذلك عنده واما حديث لي سعيد اخذ
الذي روينا من حديث ابراهيم بن محمد الصيرفي فحديث فاسد في اسناده ومثله
وقد تيز ذلك شعبة **حدثنا** عبد الغني بن رفاعه قال حدثنا عبد الرحمن بن زياد
حدثنا شعبة بن جابر عن محمد بن قريظة عن لي سعيد قال ولم سمعه منه انه اشرك
كبسا ليضحي به فاكل الذب ذنبه او بعض ذنبه فسأل النبي صل الله عليه وسلم عن
ذلك فقال ضح به فقد فسروا اسناد هذا الحديث بما قد ذكرنا وفسر منته لانه قال
قطع ذنبه او بعض ذنبه فان كان البعض هو المقطوع فيجوز ان يكون ذلك اقل من
رבעه وذلك لا يمنع ان يضحى به في قول احد من الناس ولو كان الحديث كما رواه ابراهيم
ابن محمد انه قطع البته لا حتم ان يكون ذلك على بعضها لانه قد يقال قطع الشاة اذا قطع
بعضها كما يقال قطع اصبعه اذا قطع بعضها فتصح هذه الاثار منع ان يضحى بالاربع

التي في حديث البراء او بالمقابلة او بالمدبرة وهي المشقوقة افتراد بها من قبلها او غيرها
واذا كان ذلك لا يجزى في الاضاحي فالمقطوعة الاذن اخرى ان لا يجزى كذلك
في النظر عندنا كل عضو قطع من شاة مثل ضرعها او البتها فذلك منع ان يضحى بها
فكل ما كان من هذا المنع ان يضحى به اذا قطع بكامله فقطع بعضه فان اصحابنا يختلفون
في ذلك فاما ابو حنيفة فروى عنه ان المقطوع من ذلك اذا كان ربع ذلك العضو فصاعدا
لم يضحى بما قطع ذلك منه فان كان اقل من الربع ضحى به وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان
المقطوع من ذلك هو النصف فصاعدا فلا يضحى بما قطع ذلك منه وان كان اقل
من النصف فلا بأس ان يضحى به الا ان ابو يوسف ذكر انه ذكر هذا القول لابي حنيفة
فقال له قولي مثل قولك فثبت بذلك رجوع علي حنيفة عن قوله الذي قد كان
قوله الى ما حدثه ابو يوسف وقد وافق ذلك من قولهم ما روينا عن سعيد بن المسيب
في هذا الباب في تفسير العضبا اليه قد نهى عن الاضحية بها وانها المقطوع نصف
اذنها وكل ما كان من هذا لا تكون اضحية لما قد بعض منه فانه لا يكون هديا

باب من خرب يوم النحر قبل ان يخبر الامام حديثا

محمد بن علي بن داود حدثنا سعد بن داود حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريح عن لي الربيع
اخبر عن جابر ان النبي صل الله عليه وسلم صلى يوم النحر بالمدنية فنقدم رجال فنخروا
وظنوا ان النبي صل الله عليه وسلم قد خربوا من كان خرقه ان يعيد بدع اخر ولا
ينخر حتى يخبر النبي صل الله عليه وسلم قال ابو جعفر فذهب قوم الى هذا فقالوا لا يجوز
لاحد ان يخرب حتى يخبر الامام وان خرب قبل ذلك بعد الصلوة او قبلها لم يخرب ذلك
واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وناووا قول الله عز وجل لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله على ذلك وخالفتهم في ذلك آخرون فقالوا من خرب بعد صلوة الامام اجزاه
ذلك من خرب صلوة الامام لم يخرب ذلك وقالوا قد روى عن ابن الزبير ان هذه

الآية نزلت في غير هذا المعنى فذكروا ما حدثهم محمد بن عبد الله الاصبهاني حكا اسحق
ابن ابراهيم بن اسراسل حكا هشام بن يوسف عن ابراهيم ان ابنه لم يملكه اخبره ان
عبد الله بن الزبير اخبره ان ركبا من غنمهم قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ابوبكر يا رسول الله امر القعقاع ابن معبد وقال عمر امر الاقرع بن حابس فقال
ابوبكر ما اردت بذلك الا خلافة وقال عمر ما اردت خلافا فتماريا حتى ارفعفت
اصواتهما فانزل الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا سرايكم على الله ورسوله
وكان من الحجة لهم ان حديث جابر قد روى على غير هذا اللفظ **حدثنا**
عبد الله بن محمد بن حشيش حكا الحجاج بن المنهال حكا حماد بن سلمة عن
ابى الزبير عن جابر بن عبد الله ان رجلا ذبح قبل ان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم اعتودا
جذعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزي عن احد بعدك ونهى ان يدحوا قبل ان
يصل في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اما قصد به الى النبي عن
الذبح قبل الصلاة لا قبل ذبحه هو ولا يجوز ان ينهاهم عن الذبح قبل ان يصلي
الا وهو يريد بذلك اعلامهم ابا حة الذبح لهم بعد ما يصلح الام يكن لذكره الصلوة
معنى وقد روى ذلك ايضا عن غير جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما يوافق هذا **حدثنا** ابراهيم بن مرزوق حكا ابوداود الطيالسي ووهب بن
جرير قال حكا سعيه عن زبيد اليامي قال سمعت الشيخ يحدث عن البراء بن
عازب قال خرج الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اضحى الى البقيع فبدا يصلي
ركعتين اقبل علينا بوجهه فقال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نبدأ بالصلوة
ثم يرجع فنحرف من فعل ذلك فقد وافق ستننا ومن ذبح قبل ذلك فاما هو لم يحل له
ليس من النسك في شيء فقال حالي يا رسول الله اني ذبحت وعندى جذعة خير من
مسنة فقال اذبحها ولا تجزي اولا توخي عن احد بعدك **حدثنا** محمد بن علي بن داود

حكا عفان بن مسلم حكا شعبه قال اخبرني زبيد ومنصور وداود بن عوف ومحمد
وهذا حديث زبيد قال سمعت السعة ههنا حدثت عن البراء عند ساره في المسجد
ولوحنت قربا منها لاخبركم بوضعها ثم ذكر مثله **حدثنا** ابوبكر حكا ابوالمطرف
ابن الويزر حكا محمد بن طلحة عن زبيد عن الشيخ عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم
مثله الا انه قال اذبحها ولا تذكي جذعه بعد قال ابو جعفر في هذا الحديث قول
النبي صلى الله عليه وسلم ان اول نسكنا هذا ان يصلي ثم يرجع فنحرف من فعل ذلك فقد وافق
ستنا فاخبر ان النسك في يوم النحر هو الصلوة ثم الذبح بعدها فدل ذلك على ان
ما حل به الذبح هو الصلوة لا احرام الامام الذي يكون بعدها وعلى ان حكم النحر بعد الصلوة
خلاف حكم النحر قبلها وقد روى مثل هذا ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير البراء **حدثنا**
ابوبكر حكا مومل بن اسماعيل حكا سفيان عن الاسود بن قيس عن حذوب قال
شهدت النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر فترى يقوم فذبحوا قبل ان يصلي فقال من كان ذبح قبل
الصلاة فليعد فاذا اصلينا من ساذح ومن ساذح فلا يذبح **حدثنا** ابن مرزوق حكا وهب حكا
سعيه عن الاسود بن قيس عن حذوب بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يعني في يوم
النحر من كان ذبح قبل ان يصلي فليعد اخرى مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح **حدثنا** يونس
حكا سفيان عن الاسود بن قيس سمع حذوب يقول شهدت الاضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعلم ان ناسا ذكوا قبل الصلوة فقال من كان ذبح فليعد ومن فلا يذبح على اسم الله **حدثنا**
روح بن الفرج حكا يوسف بن عدي حكا ابوالاحوص عن الاسود بن قيس عن حذوب قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صل بالناس العيد فاذا هو بغنم قد ذبحت فقال من كان ذبح
قبل الصلاة فليعد ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله **حدثنا** ابوامية حكا حماد
ابن زبيد عن ابوبكر عن محمد بن حماد ولا اعلمه الا عن اسر وهشام عن محمد بن اسرار
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فامر من كان ذبح قبل الصلوة ان تعيد ذبحا قال

فجعلوا فيها ملك شياء م بينوا لنا ان الحكم كذلك فيما زاد الى العشرين فاذا كانت عشر ففها
اربع شياء ثم اجروا الفرض كذلك الى عشرين ومايه كلما اوجوا شياء بينوا انه الواجب فيما
اوجوه فيه الى نهاية معلومة فكلما زاد على تلك النهاية شئ اسقط به الفرض الاول الى غير
او الى زيادة عليه فلما كان ذلك كذلك وكانت العشرون والمائة قد جعلوها نهاية
لما اوجوه في الزيادة على التسعين ثبت ان ما زاد على العشرين محبة شئ اما زيادة على الفرض
الاول واما غير ذلك فثبت بما ذكرنا فساد قول اهل المقالة الاولى وثبت تغير الحكم بالزيادة
على العشرين والمائة م نظرا بين اهل المقالة الثانية والمقالة الثالثة فوجدنا الذين
يذهبون الى المقالة الثانية توجب زيادة البعير الواحد على العشرين والمائة رد حكم جميع
الابل الى ما يحب فيه بنات اللبون في قولهم وهو ما ذكرنا عنهم وان في كل اربعين بنت لبون
فكان من الحجة عليهم لاهل المقالة الثالثة ان اربابنا جميع ما يزيد على النهايات المسماة في الفراض
الابل فيما دون العشرين والمائة تغير تلك الزيادة الحكم ان لثلك الزيادة حصه فيما وجب بها ذلك
ان في اربع وعشرين اربعا من الغنم فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت محاض الى خمس وثلاثين
فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون فكانت بنت المحاض واجبة في الخمس والعشرين في بعضها
وكذلك انه اللبون واجبة في السنة والثلثين كلها في بعضها وكذلك ساير الفرض في ابل
حتى يتناهي الى عشرين ومايه لا ينقل الفرض زيادة لاشئ فيها بل ينقل بزيادة في شئ الا
تري ان في عشر من ابل شاتين فاذا زادت بعير افلا شئ فيه ولا تغربن يادته حكم العشر التي
كانت قبله فاذا كانت ابل خمس عشرة كان فيها ملك شياء فكانت الفريضة واجبة في البعير
كل به ما يحب فيه ملك شياء وفيما قبله فلما كان ما ذكرنا كذلك وكانت ابل اذا زادت بعيرا
واحدا على عشرين ومايه بعير فكل قد اجمع انه لاشئ في هذا البعير لان الذين اوجوا استيناف الفرض
لم يوجوا فيها شياء ولم يعبروا به حكما والذين لم يوجوا استيناف الفريضة من اهل المقالة الثالثة
جعلوا في كل اربعين من العشرين والمائة بنت لبون ولم يجعلوا في البعير الزايد على ذلك شياء

فلما

فلما ثبت ان الفرض فيما قبل العشرين والمائة لا ينتقل الا بما يحب فيه جزو من الفرض الواجب
وكان البعير الزايد على العشرين والمائة لا يحب فيه شئ من فرض ان وجب به ثبت انه غير فرض
غيره عما كان عليه قبل خدوثة فثبت بما ذكرنا قول من ذهب الى المقالة الثالثة ومن ذهب اليها
ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وقد روى ذلك ايضا عن عبدالله بن مسعود **حدثنا** اسمعيل بن سفيان
ابن سهل الكوفي قال حدثنا ابو نعيم قال حدثنا عبد السلام بن حرب عن خصيف عن له عميدة وزياد
ابن له من م عن ابن مسعود انه قال في فرائض الابل اذا زادت على تسعين ففيها حقنان الى عشرين
وماية فاذا بلغت العشرين والمائة اسقبل الفريضة بالغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسين
وعشرين ففرائض الابل فاذا كثرت الابل نفى كل خمسين حقة وقد روى ذلك ايضا عن
ابراهيم النخعي حدثنا ابو بكر قال حدثنا ابو عمير قال اخبرنا ابو عوانة عن منصور بن المعتمر قال قال
ابراهيم النخعي اذا زادت الابل على عشرين وماية ردت الى اول الفرض فان احتج اهل المقالة
الثانية لمذهبهم فقالوا معنى الاثار المتصلة شاهدة لقولنا وليس ذلك مع مخالفتنا
قيل لهم اما على مذهبكم فاكثر ما لا يحب لكم به الحجة على مخالفتكم لانه لو احتج عليكم مثل ذلك
لم تستوعبوا اياه ولجعلتموه باحتجاجه بذلك عليكم جاهلا بالحديث فمن ذلك ان حدث
ثامه بن عبدالله اما وصله عبدالله بن المشي وحده لانعلم احدا وصله غيره وانتم لا
جعلون عبدالله بن المشي حجة ثم قد جا حاد بن سلمة وقد روى عن اهل العلم اجل من
قد روى عبدالله بن المشي وهو ممن يحتج به فروى هذا الحديث عن ثامه منقطعا فكان
يحي على اصولك ان يكون هذا الحديث بحيث ان يدخل في معنى المنقطع ويخرج من معنى
المتصل لانكم تذهبون الى ان زيادة غير الحافظ على الحافظ غير ملققت اليها واما حديث
الزهري عن له بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فاما رواه عن الزهري سليمان بن داود **وقد**
سموا بن له داود يقول سليمان بن داود هذا وسليمان بن له داود الحراني عندهم ضعيفا
جميعا وسليمان بن داود الذي يروى عن عمر بن عبد العزيز عندهم ثبت وما يدل ايضا

على وهذا الحديث ان اصحاب الزهري لما خوذ علمه عنهم مثل تونس ومن روى عن الزهري
 في ذلك شيئا انما روى عن الصحيفه اليه عند آل عمر فترى الزهري يكون فرايض الابل عنده
 عن له بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده وهما جميعا ايمه واهل علم ما خوذ عنهم فسكت
 عن ذلك ويضطره الامر الى الرجوع الى صحيفه عمر غير مرويه فتحدث الناس بها هذا عندنا مما
 لا يجوز على مثله فان قال قائل فان حديث عمر عن عبد الله بن بكر حديث متصل لا طعن فيه لاحد
 قيل له ما هو متصل لان عمر انما رواه عن عبد الله بن بكر عن ابيه عن جده ووجه محمد بن بكر وهو
 فلم ير النبي صل الله عليه وسلم ولا ولد الابن ان كتب رسول الله صل الله عليه وسلم هذا الكتاب لابييه لانه انما ولد
 نجران قبل وفاة النبي صل الله عليه وسلم سنه عشرين من الهجرة لم ينقل في الحديث البين ان محمد بن عمرو روى
 هذا الحديث عن ابيه فقد ثبت انقطاع هذا الحديث ايضا والمنقطع فانتم لا تحتاجون به فقد
 ثبت ان كل ما روى عن رسول الله صل الله عليه وسلم في هذا الباب منقطع فان كنتم لا تستوعنون مخالفكم
 الاحتجاج بالمنقطع في غير هذا الباب فلم يحتجوا عليه في هذا الباب فان وجب ان يكون عدم الاتصال
 في موضع من المواضع نزل قبول الخبر انه ليجب ان يكون كذلك هو في كل المواضع وليتروا ان
 نقل الخبر وان لم يتصل اسنانه لثقه من صدبه اليه في باب واحد انه ليجب ان يقبل في كل الابواب
 فان قال قائل اما حديث عمر بن حزم فقد اضطرب واختلف فيه فلا حجه فيه لو احدث من اهل
 هذه المقالات وغيره مما روى في هذا الباب اولى منه قيل له من اين اضطرب حديث عمر بن
 حزم اما قيس بن سعد فقد رواه عن له بكر بن محمد بن عمرو بن حزم على ما قد ذكرناه عنه قيس بن
 حافظ واما حديث الزهري الذي خالفه فانما رواه عن الزهري من لا يقبلون انتم روايته
 عن الزهري لضعفه عندهم واما حديث عمر فانما رواه عن عبد الله بن بكر عن ابيه و
 ابن له بكر فليس في الشيك الاتقان لقيس بن سعد ولقد حدثني يحيى بن عثمان قال سمعت ابن الورث
 يقول سمعت ابن عبيد بن نافع يقول كنا اذا راينا الرجل يكتب الحديث عن واحد من اربعة ذكرهم
 ابن له بكر سخرنا منه لانهم كانوا لا يعرفون الحديث فلم يكافوا في عبد الله بن بكر قيسا في الضبط



والحفظ صار الحديث عندنا ما رواه قيس لا سيما وقد ذكر قيس ان ابا بكر بن محمد كتبه له
 ثم المجلد الثالث وهي آخر كتاب الزيادات من السرح وهي آخر الكتاب
 بحمد الله تعالى وحسن توفيقه في رابع عشر شهر جمادى الاولى
 سنة اربع وثلثمائة سبعمية والحمد لله وحده
 وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 ورحم الله من قرأه فانه ودع الكاتبه
 بالتقويه والمغفرة والجميع
 المسلمين
 آمين

